وزارة التعليـم العـالي والبحـث العلـمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق

قسم علوم سياسية

تخصص ادارة المحلية

عنـوان المذكـرة :

دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية

– بلدية المسيلة دراسة حالة–

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في تخصص ادارة محلية وحكامه

إعـداد الطلبة:

❖ يوسفي عصام

تحت إشـراف الأستـاذ:

–خوني يوسف

السنـة الجامعيـة:

2019 م – 2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر والعرفان

بعد أن من الله علينا بانجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولا وأخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه ، وانطلاقا من قوله ﷺ :"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "،فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف " **خوني يوسف** " ،على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معي ، وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لي الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله مني فائق التقدير والاحترام ، كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقوني طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لي .

وندين بالشكر أيضا إلى كل عمال بلدية المسيلة الذين ساعدوني من خلال تقديم جميع التسهيلات ومختلف التوضيحات والمعلومات المقدمة من طرفهم لانجاز هذا البحث .

وفي الختام نشكر كل من ساعدني وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "سورة الإسراء الآية 24.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما ،

إلى الإخوة والأخوات ، إلى كل الأهل والأقارب ،

إلى جميع الأصدقاء،

إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم

أساتذتي الأفاضل،

إلى كل من سقط سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي.

يوسفي عصام

يوسفي عصام

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

شكر والعرفان

الإهداء

فهرس المحتويات _____1

المقدمة _____ ب

الإشكالية: _____ ج

الفرضية العامة:_____ ج

أهداف الدراسة: _____د

أسباب اختيار الموضوع: _____د

حدود الدراسة:_____د

الدراسات السابقة _____ هـ

هيكل البحث: _____و

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية والتنمية المحلية. _____8

تمهيد _____8

المبحث الأول: الادارة المحلية _____8

المطلب الأول: تعريف الادارة المحلية واسباب نشوؤها _____9

الفرع الاول: تعريف الادارة المحلية _____9

المركزية الإدارية._____10

اللامركزية الإدارية. _____12

الفرع الثاني : أسباب نشأة الإدارة المحلية: _____ 14

ازدياد وظائف الدولة: _____14

تنوع أساليب الإدارة تبعا للظروف المحلية:_____15
الإدارة المحلية أكثر إدراكا للحاجات المحلية: _____15
التدريب على أساليب الحكم: _____15
العدالة في توزيع الأعباء المالية: _____16
تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين. _____16
المطلب الثاني الإدارة المحلية وظائفها، مقوماتها._____ 16
الفرع الاول : وظائف الإدارة المحلية: _____ 16
الوظيفة التنموية: _____17
الوظيفة السياسية: _____17
الفرع الثاني : مقومات الإدارة المحلية _____ 17
وحدات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية: _____17
قيام هيئات محلية منتخبة تؤمن المصالح المحلية: _____19
إشراف ورقابة السلطة المركزية. _____20
المطلب الثالث: المطلب الثالث: أهمية الإدارة المحلية وأهدافها. _____ 20
الفرع الاول أهمية الإدارة المحلية: _____20
الفرع الثاني أهداف الإدارة المحلية_____21
المبحث الثاني: تعريف التنمية المحلية واهدافها _____ 24
الفرع الاول:تعريف التنمية المحلية _____ 24
ثانيا المفهوم القانوني _____ 25
الفرع الثاني اهداف التنمية المحلية_____ 26
الاهداف الاجتماعية _____27
الاهداف الاقتصادية : _____28
الاهداف البيئية: _____29

المطلب الثاني مميزات التنمية المحلية وركائزها _____ 29

الفرع الاول_____ 29

الفرع الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة._____ 30

أولا الأبعاد الاقتصادية: _____30

ثانيا الأبعاد البيئية:_____31

رابعا: البعد التقني والإداري: _____31

المطلب الثالث مجالات التنمية المحلية_____ 32

الفرع الثاني في مجال الصحة: _____33

الفرع الثالث في المجال السياحي والسكن والنقل:_____33

الفصل الثاني : دور الإدارة المحلية في الجزائر– بلدية المسيلة دراسة حالة– __ 35

المبحث الاول: واقع الادارة المحلية والتنمية في الجزائر _____ 35

الفرع الاول: واقع الادارة المحلية الجزائرية _____ 35

انعكاس الاصلاحات على المجال الاجتماعي_____36

أثر إصلاح الجماعات المحلية على المستوى السياسي. _____ 37

تعزيز دور المرأة:_____37

تعزيز المشاركة السياسية لدى الافراد: _____37

تعزيز روح الديمقراطية لدى الافراد _____38

الفرع الثاني واقع التنمية في الجزائر _____ 38

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لدور بلدية المسيلة في تحقيق التنمية_____ 39

المطلب الأول: بطاقة فنية حول بلدية المسيلة_____ 39

الفرع الاول: أقسام البلدية ومصالحها: _____39

المطلب الثاني: إمكانيات البلدية وأهم الاصلاحات المحققة مابين 2000 و2018

42

أولا: إمكانيات بلدية المسيلة: 42

ثانيا: الامكانيات الاقتصادية: 42

المطلب الثالث: أثر الاصلاحات الادارية على المسار التنموي لبلدية المسيلة 48

أولا: أهم الاصلاحات الادارية التي مست بلدية المسيلة 48

الخاتمة* *53

قائمة المراجع* *56

المقدمة العامة

المقدمة

واجهت دول العالم الثالث متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية تتبنى منهجا لا مركزيا في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، فلم تعد المشروعات والبرامج المركزية قادرة على النجاح في ظل التغيرات الدراماتيكية غير المسبوقة في النظامين الحكومي والاقتصادي، فقد تعززت حركة الديمقراطية السياسية وساد مفهوم وممارسة التوجه نحو خيار السوق الحر لمواجهة المشكلات الاقتصادية مع حمله هذا التوجه من ظواهر الخصخصة وتنازل الحكومات عن الكثير من وظائفها التقليدية لصالح المؤسسات اللامركزية والقطاع الخاص، ذلك أن مفهوم التنمية أصبح هو العنوان الجديد للأمن والسلم الدوليين نظرا لما تعاني منه ثلاث أرباع البشرية من تخلف موروث ومعقد الحل، بفعل ما يفرزه النظام الدولي القائم على قواعد افتراضية من أزمات ومظاهر التبعية على أساس التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل، الشيء الذي جعل إتباع أي سبيل أمرا مسموحا به مادامت الغاية التي تؤدي إليـها هي تحقيق التنمية.

أمام هذا الوضع اتجهت دول العالم المتقدمة منها النامية منذ النصف الثاني من القرن العشرين للأخذ بنظام الحكم المحلي ونظام الإدارة المحلية كما ظهرت فلسفات وأساليب جديدة دفعت الحكومات إلى توجيه اهتماماتها نحو الحكم المحلي او الإدارة المحلية، وقد يقال أن هذه الحركة ظهرت في حركة طبيعية لأن النصف الثاني من هذا القرن شهد طفرة نوعية في تحسين الخدمة العمومية المحلية، وكل ما يخص الشأن المحلي عموما في الأقطار التي منحت حيزا من حرية التصرف ومزيدا من الاستقلالية للإدارة المحلية.

تعتبر الإدارة المحلية أسلوبا في اللامركزية الإدارية، حيث تقوم بموجبه الحكومة المركزية في العاصمة لتفويض جزء من صلاحياتها الإدارية الي الهيئات المحلية في المناطق الجغرافية المختلفة في أقاليم الدولة.

وتبعا لذلك فان الإدارة المحلية تعتبر تنظيما إداريا محليا خاضع لقوانين وأنظمة وتعليمات وتوجيهات صادرة عن الحكومة المركزية ممثلة بوزارتها المختلفة في الدولة، مما يعني أنها تابعة تنظيميا إلى التنظيم الإداري للدولة.

الإدارة المحلية بهذا المعنى تختلف عن فروع الوزارات المركزية الموجودة في مناطق الدولة والتي تبقى امتدادا لهذه الوزارات، ولا تتمتع باستقلال تنظيمي او اداري أو مالي انما تعتبر نوعا من عدم التركيز الإداري، أنا الإدارة المحلية فتتمثل أجهزة تنظيمية وإدارية ومالية لها مدى من الاستقلال تحدده الحكومة المركزية، حيث تتمتع بسلطات إدارية في منطقتها فقط، بينما تحتفظ الحكومة المركزية بحق تقرير الأمور في المنطقة المحلية لاسيما في اتخاذ القرارات الرئيسية ورسم السياسات العامة فيها.

الإشكالية:

ولدراسة هذا الموضوع والتطرق إلى جوانبه، وإبراز العلاقة بين الإدارة المحلية والتنمية المستدامة تمت صياغة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في الجزائر

وتبعا لهذه الإشكالية الرئيسية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

ماهي الإدارة المحلية؟ وفيما تتمثل مهامها ووظائفها؟ وماهي المشاكل التي تعترضها للقيام بدورها؟

- ما المقصود بالتنمية؟ وماهي أسسها؟ وكيف السبيل الى تحقيقها؟
- هل تساهم مديرية بلدية المسيلة في تحقيق التنمية؟

الفرضية العامة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية ننطلق من الفرضيات التالية:

- للإدارة المحلية العامل الوحيد المساهم في تحقيق التنمية.
- تساهم مديرية بلدية المسيلة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في

- محاولة الكشف عن مختلف المشاكل والعوائق التي تقف في وجه الإدارة المحلية، وفي المقابل البحث عن الحلول التي تمكننا من تحقيق تنمية مستدامة عن طريق الإدارة المحلية.
- تمييز مصطلح الإدارة المحلية عن غيره من المصطلحات.
- استعراض المفاهيم النظرية المتعلقة بالإدارة المحلية والتنمية.
- توفير معلومات جديدة خاصة بموضوع البحث على المستوى المحلي أو الدولي.

أسباب اختيار الموضوع:

- قلة البحوث المعالجة لموضوع الدراسة
- خلق وعي للمواطن من أجل معرفة التنمية على أنها حق من حقوقه ويستوجب على المجالس (البلدية، الولاية) حمايتها وتطويرها.
- أهمية هذا الموضوع الذي أصبح من الأمور الضرورية للسلطات المحلية والمركزية.
- الأهمية البالغة للموضوع بالنسبة لأدوار المجالس المحلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في التنمية.

حدود الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري للموضوع، من خلال عرض شامل وتفصيلي لكل المفاهيم والأطر النظرية المتعلقة بالإدارة المحلية من جهة، والتنمية ومختلف مؤشرات قياسها من جهة أخرى، كما استخدمنا منهج دراسة الحالة والتحليل في الجانب التطبيقي بإتباع أسلوب المقابلة الموصول في الأخير إلى النتائج والاقتراحات

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإدارة المحلية ومن جوانب متعددة، ولكنها لم تتطرق إلى موضوع الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنميةالا انه توجد مجموعة من الدراسات التي تناولت اهم مكونات هذا الموضوع او احدى جوانبه وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات المتعلقة بالموضوع:

- دراسة "**بلجيلالي احمد**" حول إشكالية عجز ميزانية البلديات، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على دراسة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان 2009.

تهدف هذه الدراسة لأن تكون اسهاما في وضع حجر الأساس للدراسات في مجال ميزانية البلديات والمالية المحلية عموما، والجباية المحلية خصوصا، ولتكون كمرجع لإطارات البلدية، والمنتخبين المحليين للاسترشاد وقت الحاجة حتى تتوحد الرؤى.

- دراسة "**برابح محمد**" حول الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004.

تهدف هده لدراسة الى كيفية تحصيل الضرائب المحلية وتوزيها بين الجماعات المحلية، إلا أنه أصبح الآن يشتغل أكثر في كيفية تأثير الضرائب المحليةعلى الحياة الاقتصادية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وكذا البحث عن أوعية ضرائب متنوعة من أجل تحقيق التنمية المحلية.

- دراسة "**محمد طاهر قادري**" حول آليات تحقيق التنميةفي الجزائر، دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن التأثيرات المتبادلة بين الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سبيل تحقيق التنميةمع محاولة تحديد أهم الصعوبات والمعوقات الحائلة دون تحقيق هذه التنمية الشاملة، وعن البحث في الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التخلف والفقر والتبعية والتدهور البيئي الذي تعرفه الجزائر.

هيكل البحث:

تمت معالجة مختلف جوانب الموضوع من خلال ثلاث فصول:

الفصل الأول: تناول "الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية والتنمية المحلية" وتضمن مبحثين، المبحث الأول بعنوان " الإدارة المحلية" والمبحث الثاني بعنوان "التنمية المحلية

الفصل الثاني: تناول "دورالإدارة المحلية في الجزائر– بلدية المسيلة دراسة حالة– " وتضمن مبحثين، المبحث الأول بعنوان "واقع الادارة المحليةوالتنمية في الجزائر" والمبحث الثاني بعنوان "الدراسة الميدانية لدور بلدية المسيلة في تحقيق التنمية.

ويمثل الجانب التطبيقي في بلدية المسيلة، ولقد حاولنا من هلاله عكس الجانب النظري لموضوع البحث، حيث تناولنا فيه التعريف بميان الدراسة وتحليل أسئلة المقابلة.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي

للإدارة المحلية

والتنمية المحلية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية والتنمية المحلية.

تمهيد

لقد اقتضى التقدم العلمي الكبير وما نجم عنه من تغيير سريع في شتى مناحي الحياة، والتزايد الكبير في أعداد السكان وحاجاتهم الى تنمية مجتمعاتهم، وتقديم المزيد من الخدمات من حيث الكم والنوع – اقتضى ذلك كله – إلقاء عبء كبير على الدول فازدادت مهمتها الرامية لتحقيق أهدافها ولم تعد قاصرة على تحقيق أمن مواطنيها وتحقيق العدالة بينهم، بل تعدتها الى ضرورة التأثير في حياتهم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل الديمقراطية، واستغلال الثروات وتوزيعها، وتقديم الخدمات العامة وبالتالي تحقيق الرفاه لمجتمعاتها. تلك الواجبات التي أثقلت كاهل الحكومات مما اضطرها الى التنازل عن جزء من مسؤولياتها الإدارية لهيئات محلية منتخبة تنوب عنها بإنجازها وتحت مراقبتها واشرافها. وهكذا ازدادت أهمية الإدارة المحلية ضمن بيئاتها الجغرافية لإرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين وتقديم الخدمات الأساسية للسكان والمساهمة في تحقيق متطلباتهم وحل مشكلاتهم والقيام بالمشاريع الإنتاجية التي تسهم في تنمية مجتمعاتهم المحلية.

ونسعى من خلال هذا الفصل الى القاء الضوء حول الإطار التنظيمي للإدارة المحلية.

المبحث الأول: الادارة المحلية

شهد العقد الأخير من القرن الماضي متغيرات عالمية متسارعة كانت أهمها التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات وانهيار النظم الشمولية والطلب المتزايد على اللامركزية وإعادة توزيع الأدوار والمهام بين الأجهزة الحكومية والمجتمع، فانطلاقا من الدور الجديد للدولة في الألفية الثالثة وفي عصر العولمة، والذي يركز على الدور المحوري للمجتمع المدني وتمكينه من الاضطلاع بالعديد من المهام التي كانت تقوم بها الدولة التقليدية أي الانتقال من دولة السلطة الى دولة اللامركزية والمشاركة الشفافية، تعاظم الدور الذي تلعبه وحدات الإدارة المحلية على جميع الأصعدة السياسية

والاقتصادية والاجتماعية، حيث أنه أصبح مشكوك في مقدرة الحكومة المركزية على تغطية حاجيات كافة الأقاليم والقطاعات التابعة لها، وهو ما فرض بدوره علينا ضرورة التطرق لمفهوم الإدارة المحلية؟ أهميتها وأهدافها؟ أسباب نشأتها؟ والتمييز بينها وبين المصطلحات المشابهة لها؟

المطلب الأول: تعريف الادارة المحلية واسباب نشوؤها

الفرع الاول: تعريف الادارة المحلية

تعددت تعاريف الإدارة المحلية تبعا لتعدد الباحثين والزوايا التي ينظرون إليهاوفيما يلي عرض لذلك:

- تعتبر الإدارة المحلية من الفروع الرئيسية للإدارة العامة، فقد عرفت في بريطانيا كصورة من صور التنظيم الإداري اللامركزي أوائل القرن التاسع عشر، مع أن بذورها الأولى قد تطورت بتطور المجتمعات الإنسانية التي أدركتها حاجتها للتضامن وتظافر الجهود لإشباع احتياجاتها. وبذلك تكون قد سبقت الدولة وجودها.[1]
- عرفها الكاتب الفرنسي Waline: بأنها نقل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين.[2]
- عرفها John Cherke: بأنها ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة[3]، إضافة للأمور التي يرى البرلمان أنها من الملائم أن تديرها سلطات محلية منتخبة تكمل الحكومة المركزية، وعرفت بأنها المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية، وعرفت بأنها قيام وحدة محلية بإدارة نفسها، وتصرف شؤونها الخاصة، كما تعرف بأنها كيانات أنشأت بموجب الدساتير الوطنية للدول، أو دساتير الولايات، أو التشريعات العادية أو من قبل السلطة التنفيذية غايتها أداء مجموعة من خدمات خاصة

---

[1] Raonrmall, Young Konn: local government since 1945. Blackwellpublishers UK. 1998, p20

[2] شطناوي علي، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص20.

[3] أيمن عودة لمعاني، الادارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2013، ص18

بمنطقة معينة ومحددة. وعرفت أيضا بأنها نظام إداري لامركزي يقوم على أساس منح الوحدات المحلية الشخصية المعنوية وإيجاد مجالس محلية منتخبة تتولى الإشراف على أداء الخدمات وإنتاج السلع ذات الصفة المحلية وفق السياسة العامة للدولة ورقابتها. وعرفت بأنها أسلوب من أساليب الإدارة يقسم بمقتضاه إقليم الدولة الى وحدات ذات طابع محلي تتمتع بشخصية اعتبارية وتمثلها مجالس محلية منتخبة من أبنائها، لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية. كما تعرف بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري اللامركزي. ويتم بموجبه إيجاد مجالس محلية منتخبة تقوم بإدارة شؤونها بإشراف الحكومة المركزية.[1] وعرفت بأنها تعني "نقل بعض السلطات الإدارية من السلطة المركزية إلى هيئات محلية تُشكَل لتتولى إدارة الشؤون المحلية"[2]. ونرى بدورنا أن الإدارة المحلية هي توزيع للوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تعمل تحت رقابة الحكومة المركزية.

وبشكل عام فإن هناك أسلوبين رئيسيين للإدارة نجدهما اليوم مطبقين في مختلف دول العالم: الأسلوب المركزي والأسلوب اللامركزي. ولما كان موضوع الإدارة المحلية يندرج تحت مظلة اللامركزية التي تقوم على توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في العاصمة وهيئات عامة (مرفقية وإقليمية) مستقلة إداريا وماليا عن الحكومة المركزية فإن تحديد مفهوم الإدارة المحلية وبيان ماهيتها اقتضى أن نتحدث أولا عن كل من المركزية واللامركزية كأسلوبين للإدارة.

المركزية الإدارية.

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى كل من تعريف المركزية الإدارية وأركانها.

---

[1] نفس المرجع، ص18.

[2] ثامر بن ملوح المطري وآخرون، الإدارة المحلية، معهد الإدارة العامة، 1989، ص 19.

1- تعريف المركزية الإدارية.

لقد تعددت التعاريف الفقهية للمركزية الإدارية، وجميعها تدور حول حصر الوظيفة العامة في يد السلطة الإدارية المركزية، ويستخلص من هذه التعريفات، أن المركزية الإدارية تعني تركيز مظاهر السلطة العامة أو الوظيفة الإدارية في الدولة وتجميعها في يد الحكومة المركزية في العاصمة، دون مشاركة هيئات شعبية منتخبة كالهيئات المحلية في البلدان والقرى.

فالدول المركزية تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة، وبشكل يسمح بتوحيد نمط الوظيفة الإدارية. وبهذا المجال يقول الفقيه الفرنسي برغلي (Barthelemy) "أن الدولة المركزية هي الدولة التي تتولى فيها الحكومة المركزية إدارة جميع مرافق الدولة العامة بصورة كلية أو مطلقة وتحتكرها، فهي مصدر إيجاد القرارات الإدارية ومركزها."

ويقول ماجد راغب حلو "تقوم المركزية الإدارية على أساس وحدة السلطة التي تضطلع بالوظيفة الإدارية للدولة عن طريق أقسامها وتابعيها الخاضعين لرئاستها في مختلف أرجاء ومرافق الدولة" ففي هذا النظام تكون كل المرافق العامة في الدولة تابعة للدولة المركزية وحدها، تنميها ميزانية واحدة هي ميزانية الدولة، ويديرها موظفون يعدون من عمال الدولة ويعملون باسمها ولحسابها.[1]

ويقصد بالمركزية الإدارية في الدول على ممثلي الحكومة في العاصمة وهم وزراء دون مشاركة من هيئات أخرى، فهي بالتالي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة.[2]

ففي ضوء النظام المركزي تباشر السلطة المركزية الشؤون الوطنية والمحلية عن طريق ممثليها في العاصمة، فهي إذن تقوم على استقطاب السلطات الإدارية وجميعها في يد شخص واحد أو هيئة واحدة.[1]

---

[1] حسين عبد القادر، الإدارة المحلية في فلسطين بين الماضي والحاضر، دار الفكر للطبع والنشر، ط1، القدس، 2013، ص14

[2] سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976، ص93

2- أركان المركزية الإدارية:

تقوم المركزية الإدارية – كأسلوب للتنظيم الإداري – على مجموعة من الأركان والتي يمكن إجمالها بما يلي:

•تركيز الوظيفة الإدارية في يد الحكومة المركزية في العاصمة والتي يكون بيدها وحدها سلطة إصدار القرارات المختلفة والاشراف على مختلف المرافق العامة في الدولة وسواء أكانت مرافق قومية أو محلية. فالمركزية الإدارية على هذا النحو لا تسمح بوجود مجالس محلية منتخبة تتولى الإشراف على المرافق المحلية. التي يتعلق نشاطها بسكان الأقاليم والمناطق داخل الدولة.

•توزيع موظفي الجهاز الإداري على درجات إدارية متصاعدة تتبع كل درجة منها الأخرى مكونين بذلك هرما إداريا نجد في قاعدته صغار الموظفين وفي قمته الرئيس الإداري الأعلى وهو الوزير. ويستتبع التسلسل الهرمي لموظفي الحكومة المركزية تدرج تصرفاتهم القانونية على نحو يجعل من هم في المواقع الإدارية الدنيا ملتزمين بقرارات وتعليمات رؤسائهم في المواقع الإدارية العليا والا كانت تصرفاتهم معيبة وكانوا عرضة للمسائل من قبل الرؤساء.

•أن يكون لكل عضو في درجة إدارية أعلى سلطة من دونه في السلم الوظيفي، وهو ما يسمى بالسلطة الرئاسية ويقابل السلطة الرئاسية مسؤولية الرئيس عن أعمال مرؤوسيه أمام رئيسه الأعلى حتى يصل الأمر الى الوزير الذي يكون مسؤولا إما أمام البرلمان (إذا كان النظام برلماني) أو أمام رئيس الجمهورية (إذا كان النظام رئاسي).[2]

اللامركزيةالإدارية.

سنعرض من خلال فرعنا هذا تعريف اللامركزية الإدارية ومختلف أركانها.

3- تعريف اللامركزية:

---

[1]عبد الغني البسيوني عبد الله، القانون الاداري، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1991، ص117.

[2]محمد علي الخلابلة، الإدارة المحلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط1، عمان، 2009، ص 25، 26.

لقد انحصرت النظم العالمية التي عرفت المركزية واللامركزية خلال مر العصور في نظامين هما نظام وحدة السلطة المركزية أو ما يطلق عليه بالمركزية الإدارية، ونظام تعدد السلطات الإدارية أو ما يطلق عليه اصطلاح اللامركزية الإدارية.

إن اللاتركيز الإداري يسمح للسلطة المحلية الممثلة للأجهزة المركزية باتخاذ القرارات المستعجلة التي تتطلبها الضرورات المحلية دون الرجوع الى السلطة المركزية. فهذه الوظيفة التي يضطلع بها اللاتركيز تجعلها من جهة أمام الموقع المتقدم الذي يحتله هذا النمط الإداري في التسيير العام، وتبرز لنا من جهة ثانية حتمية اللجوء لهذه التقنية تجنبا للمساوئ الناتجة عن المركزية.

وهذا بالتحديد ما يتضح من خلال مفهوم اللاتركيز ومن خلال الأهمية التي يكتسبها ضمن توزيع المهام بين الإدارة المركزية ومصالحا غير الممركزة.

وتعتمد اللامركزية الإدارية في فلسفتها على مبدأين: مبدأ تعدد السلطات الادارية، والثاني مبدأ ديمقراطية الإدارة.[1]

4- أركان اللامركزية الإدارية:

يقوم النظام اللامركزي على ثلاث أركان فهو يعترف بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية، ويعترف أيضا بوجود هيئات محلية أو مرفقة مستقلة، ويربط هذه الأجهزة المستقلة بالسلطة المركزية بموجب فكرة الوصايا، نحلل بشيء من الايجاز كل ركن لوحده.

4-1- وجودمصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية:

يرجع بسبب ومبرر قيام النظام اللامركزي الى وجود وظهور مصالح أو شؤون محلية، تتمثل في ذلك التضامن الذي يعبر عن اهتمامات واحتياجات سكان إقليم أو وجهة معينة من الدولة، تختلف عن الاحتياجات والمصالح أو الشؤون الوطنية العامة والمشتركة بين جميع المواطنين بالدولة.

---

[1] حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره ص 22.21.

4-2- إنشاء وقيام أجهزة محلية مستقلة منتخبة:

يقضي النظام اللامركزي الإداري أن يعهد بإدارة وتسيير المصالح المحلية المتميزة، كما ورد بالركن الأول، إلى هيئات وأجهزة محلية مستقلة عن الإدارة المركزية، وذلك بإضفاء الشخصية المعنوية عليها.[1]

حيث ذهب اتجاه آخر في الفقه الى القول إن استقلال الأجهزة المحلية عن السلطة المركزية يقتضي تطبيق نظام الانتخاب فهو الضمانة الحقيقية والوحيدة لتجسيد فكرة الاستقلالية.[2]

4-3- الخضوع للرقابة الإدارية (الوصاية):

يقتضي نظام اللامركزية الإدارية بوجود مصالح محلية متميزة، تديرها هيئات مستقلة، لكن هذا الاستقلال ليس مطلقا فهو لا يعني استقلال تام من السلطة المركزية، وعليه فإن لهذه السلطة حق الرقابة على الهيئات اللامركزية ويطلق على هذه الرقابة الوصاية الإدارية، وتقرير تلك الرقابة ضرورة لازمة حتى لا تختل وحدة الاتجاه الإداري في الدولة، مما يكفل الانسجام في تسيير مصالحها وإدارة شؤونها.[3]

الفرع الثاني : أسباب نشأة الإدارة المحلية:

ترجع نشأة نظام الإدارة المحلية الى أسباب متعددة حفزت الدول المتخلفة الى الأخذ بهذا النظام ثم التوسع فيه، نذكر بما يلي بعض الأسباب:

ازدياد وظائف الدولة:

كانت مهام الدولة فيما سبق تتمثل في الامن والعدالة والدفاع فتطورت فيما بعد دولة متدخلة تعتني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، هذا التنوع في النشاط والتعدد في المهام فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها والمتمثلة في

---

[1] محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية. دار العلوم للنشر والتوزيع، ص 24.20.

[2] محمود العاطف البنا، في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1984، ص117.

[3] هاني علي الطهراوي، قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004، ص16.

الإدارة المحلية، فقد أصبح العمل بالمركزية الإدارية لايجدي نفعا مع تطور عدد البلديات وتزايد المشاريع التنموية والمنشآت القاعدية.[1]

تنوع أساليب الإدارة تبعا للظروف المحلية:

يلاحظ أن الإدارة المركزية عندما تقوم بأداء الخدمات تضع أنماطا وأساليب متشابهة تطبق على كافة المواطنين وفي جميع أنحاء القطر على قدم المساواة.

إن إتباع هذه الأساليب لا تشكل عقبة بالنسبة للخدمات القومية التي يشترك في الانتفاع والاستفادة منها جميع المواطنين ولكت الأمر يختلف كليا بالنسبة للخدمات المحلية فالتفاوت بين المناطق الجغرافية في القطر الواحد يتطلب تبيانا واختلافا في الأساليب المتبعة لأداء الخدمات، فمثلا مدينة كبيرة السكان تختلف مشاكلها عن مدينة محدودة السكان وإجراءات الوقاية الصحية تختلف من مدينة واقعة على الحدود الى مدينة داخلية.[2]

الإدارة المحلية أكثر إدراكا للحاجات المحلية:

يحاول نظام الإدارة المحلية اشراك أكبر عدد ممكن من السكان المحليين في إدارة وتنظيم شؤونهم المحلية، ومن هنا فإن هؤلاء يكونون أكثر تفهما للحاجات والرغبات والمشاكل المحلية من موظفي الإدارة المركزية الذين لاتتوفر في الكثير منهم الدراية والتحسس بحاجة الأهالي ورغباتهم.

التدريب على أساليب الحكم:

يساعد نظام الإدارة المحلية – من تجارب الدول المتقدمة – على تربية المواطنين تربية سياسية صالحة وتدريبهم على أساليب الحياة النيابية عن طريق إيجاد مجالس محلية منتخبة من السكان المحليين، وهذه المجالس النيابية وكبار موظفي الدولة. كما وأنه ينمي لديهم الشعور بالدور الذي يؤدونه في أداء مرافقهم المحلية، وهذا الشعور من

---

[1] بسمة عولمي، تشخيص الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد4، الجزائر، ص258

[2] عبد الرزاق الشخيلي، مرجع سبق ذكره، ص21.

شأنه أن يرفع كرامتهم ويزي إشعارهم بحقوقهم الوطنية وتكاليفهم القومية، وكل مايزيد الكرامة الفردية والكرامة القومية يعتبره علماء الاجتماع من أقوى الضمانات لحيوية الأمم.

العدالة في توزيع الأعباء المالية:

يلاحظ أن قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق العامة والمحلية لايؤدي الى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بالنسبة لدافعي الضرائب، إذ أن الحكومة المركزية التي تقوم وبمشيئتها بتوزيع ما جمع لديها من مال على المرافق العامة.

ولربما تضرر بعض المرافق والأفراد من هذا التوزيع. أما في حالة تبني نظام الإدارة المحلية فإن توزيع المال سيتم بمشيئة أهالي الوحدات الإدارية. إضافة إلى مايدفعه أهالي الوحدة الإدارية من الضرائب المحلية لمرافقهم المحلية سيتم صرفه على هذه المرافق بالذات.

تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين.

إن وجود الهيئات المحلية والتي تمارس الكثير من الشؤون الخاصة بالسكان المحليين يساعد على تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري وبذلك تحل المشاكل المحلية محليا بدلا من الرجوع الى الحكومة المركزية في العاصمة وفي ذلك اقتصاد للوقت والجهد والمال.[1]

المطلب الثاني الإدارة المحلية وظائفها، مقوماتها.

إن فهم نظام الإدارة المحلية ينطلب التعرف على الوظائف والمقومات ومستويات هذا النظام التي قضت بتطبيقه أصلا، حيث تعتبر الإدارة المحلية تنظيما إداريا تقوم على توزيع الوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية وبين الهيئات المحلية المنتخبة، وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق الى وظائف الإدارة المحلية؟ مستوياتها؟ ومقوماتها؟

الفرع الاول : وظائف الإدارة المحلية:

[1] عبد الرزاق الشيخلي، مرجع سبق ذكره، ص 23.22

هناك عدة وظائف أسندت إلى الإدارة المحلية ممثلة في مؤسساتها المختلفة من ولاية وبلدية وما تتبعهما من مصالح وأقسام وغيرها، بالاستعانة بكل امكانياتها المادية والبشرية المتاحة، وبكل قوتها التنظيمية والقانونية التي تحدد لها الأهداف والمجالات التي تخص عملها. ويمكننا أن نحصر هذه الوظائف فيما يلي:

الوظيفة التنموية:

وعي المسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إدارة عملية التنمية المحلية ويمكن تقسيمها الى:[1]

- وظائف مرتبطة باحتياجات السكان المباشرة.
- وظائف مرتبطة بالتخطيط المستقبلي والتنمية.

الوظيفة السياسية:

- تحقيق الديمقراطية السياسية محليا عن طريق التمثيل العادل لأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية.
- دفع السكان المحليون الى المساهمة والمشاركة الفعالة في أداء وممارسة دورهم السياسي.

الفرع الثاني : مقومات الإدارة المحلية

تعتبر الإدارة المحلية تنظيما إداريا على توزيع الوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية وإشرافها وهي ترتكز على ثلاث أسس:

وحدات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية:

يرتكز نظام الإدارة المحلية بالدرجة الأولى على وجود وحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية ضمن نظام جغرافي معين من أقاليم الدولة، وهذه الوحدات تعتير مستقلة عن أشخاص منشئيها، وممثليها، وإبراز هذا الشكل القانوني الموحد هو حل

[1]بوشامة مصطفي، دور أداء الإدارة المحلية في تدعيم سياسة التحديد الريفي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الثاني حول: آليات تطوير الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، 02،03 جوان 2014 ص 06

للإشكالات الناجمة عن قيامها بنشاطاتها، واعتبرت تلك النشاطات وكأنها صادرة عن الشخص الذي اعتبره أهلا للالتزام، وأصبح قادرا على مباشرة التصرفات القانونية، بما تمنحه من حقوق وماتفرضه من التزامات، وهذا الامر تتبعه ذمة مالية مستقلة للأشخاص المعنوية، بما يسمح لها القيام باختصاصاتها، ومن الأمثلة على تلك الأشخاص المعنوية المحافظات والبلديات.[1]

ان اعتراف المشرع للوحدات المحلية بالشخصية المعنوية العامة يترتب عليه مايلي:

1.الاستقلال المالي: ويعني أن الوحدات لها مواردها المالية التي تستطيع تكوينها ثم اختيار الأسلوب الذي يلائم استغلالها. ومن أوجه هذا الاستقلال حقها في أن تضع موازنة محلية*منفصلة عن موازنة الدولة العامة، ولها حساباتها الخاصة المتميزة عن حسابات الدولة، ولها الحق في الاقتراض من البنوك التجارية أو أية جهة أخرى بقصد تمويل مشروعاتها، ويحق لها، ترحيل فائض إيراداتها – إن وجدت – للسنة التالية من أجل تغطية احتياجاتها الطارئة أو لتحسين وتوسيع الخدمات الخاصة التي تطلع بأعبائها.

2.الأهلية القانونية: وتعني قدرة الوحدات المحلية على اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات، فلها أهلية التعاقد وقبول الهبات والوصايا والقيام بالتصرفات القانونية التي لاتتعارض مع أهدافها في إدارة شؤونها المحلية.

3. الحق في التقاضي: يترتب على كون الوحدات المحلية شخصية معنوية حقها في التقاضي، وذلك بقيام ممثليها برفع الدعاوي باسمها بهدف استرداد حقوقها او استيفائها ممن يرفض أدائها اختيارا حتى وإن كانت الدولة نفسها أو أي شخص معنوي آخر.

---

[1] سناء قاسم محمد حسيبة، واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، فلسطين، 2006، ص34.

* الموازنة المحلية: وهي الوثيقة المعتمدة التي تتضمن تقارير الموارد المالية والنفقات المتوقعة للوحدو المحلية عن فترة زمنية مقبلة واحدة.

4.الموطن المستقل: وهو الإطار الجغرافي الذي يحد الوحدة المحلية، وتمارس المجلس المحلية اختصاصاتها ضمن هذه الحدود. إضافة الى أن المجالس لها مركز خاص كمقر لإدارتها ترسل منه واليه مراسلات، وتعقد فيه اجتماعاته وتتخذ فيه قراراتها.

5.الممثل الشخصي للوحدة المحلية: يتوجب لكل شخص معنوي شخص طبيعي يعبر عن ارادته ويدير شؤونه ويرأس هذا المجلس رئيس يتحدث باسمه وينوب عنه بالتصرف حسب القانون.

6.ممارسة السلطة العامة والتمتع بامتيازاتها: تعتبر الوحدات المحلية سلطات إدارية لها حقوق وامتيازات السلطة العامة التي يقرها القانون للجهات الإدارة. وكون المجالس المحلية هي من يمثل تلك الوحدات ويدير شؤونها، فإن لها الحق في ممارسة السلطات الإدارية والتمتع بامتيازاتها، فلها الحق في إصدار قرارات إدارية ملزمة للأفراد، وحق التنفيذ المباشر، وسلكة فرض رسوم معينة، وحق نزع ملكية للمنفعة العامة، وحق إبرام العقود الإدارية.[1]

7.يعتبر موظفو المجلس المحلي موظفين عامين، رغم أنه تحكمهم أنظمة وظيفية خاصة بهم مختلقة عن تلك المطبقة على موظفي السلطة المركزية. كما أنهم يتقضون مرتباتهم من موازنة الشخص الإقليمي الذي يتبعون له وليس من موازنة الدولة.

قيام هيئات محلية منتخبة تؤمن المصالح المحلية:

ان اعتراف المشرع بودود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية يستلزم أن تتولاها هيئات محلية منتخبة تنوب عن السكان المحليين في ادارتها باعتبار هؤلاء الممثلين من أبناء المنطقة الحالية الذين خبروا مشاكلها وحاجات سكانها ويرغبون في خدمتها وحل مشكلاتها.

وهناك خلاف حول الطريقة التي يتم بها ملء مقاعد المجالس المحلية، فهل يتم ذلك بواسطة الانتخابات المباشرة أم بالتعيين أم بالمزج بين الطريقتين فيكون عدد منهم منتخبا والباقون تعينهم الحكومة.[2]

---

[1] أيمن عودة العاني، مرجع سبق ذكره ص 49،48

[2]أيمن عودة المعاني، مرجع سبق ذكره، ص53

إشراف ورقابة السلطة المركزية.

إن نظام الإدارة المحلية لا يلغي وجود السلطات المركزية في الدولة التي تبقى مسؤولة عن مباشرة النشاطات الحيوية، وذات الخطورة التي يتعدى أثرها الأقاليم الى سائر أنحاء الدولة، وتبقى رقيبة ساهرة على حماية المصلحة العامة للدولة وشعبها، لذلك من حقها أن تتأكد أن صفة المجالس تسير نحو اتجاه لايتعارض مع المصلحة العامة من جهة، وفي نظام السياسة العامة للدولة من جهة أخرى، فاستقلال الهيئات المحلية هو استقلال أصيل مستمد من القانون إلا أنه ليس مطلقا. فممارسة الهيئات المحلية تحت إشراف ورقابة السلطات المركزية هو مايسمى بالرقابة الإدارية ولاتعتبر الرقابة الإدارية قيدا على حرية الهيئات المحلية، أو معوقا لأعمالها طالما كانت تمارس في حدود القانون، وكان أسلوب ممارستها يقوم على المساندة والمشاركة، فقديما قال جون ستيوارت ميل " إن الحرية ذاتها في حاجة الى رقابة.[1]

وعلى هذا فإن وحدات الإدارة المحلية لاتخضع لرئاسة الحكومة المركزية ولكنها تخضع لوصايتها في نطاق المشروعية.

المطلب الثالث: المطلب الثالث: أهمية الإدارة المحلية وأهدافها.

للإدارة المحلية أهداف وأهمية يمكن عرضها كالتالي:

الفرع الاول أهمية الإدارة المحلية:

ليست الإدارة المحلية ابتكارا <<حديثا>> للإنسان بل أنه نظام لازم البشرية منذ أقدم العصور حتى الآن، إن الملاحظ تاريخيا أن القوى الصغيرة نشأت قبل أن تنشأ الدولة أو قبل أن يتبلور مفهوم الدولة في الوقت الحاضر، وكانت هذه القوى والمدن الصغيرة بين حين وآخر ... اجتماع أفرادها للإدارة شؤونهم وحل مشاكلهم وكان هذاخير دليل لتطبيق الديمقراطية المباشرة بين أفراد المجتمع الواحد لذلك فإن الحكم المحلي يعد الأصل والمنبع الذي استحدثت منه الدول حديثة النظام بل والتفكير الديمقراطي، ومبدأ

[1] سناء قاسم محمد حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص36.

السيادة الشعبية بمفهومها الحديث، بل والملاحظ أن هذه الدول أخذت منه أساس وجودها ونشأتها وحدود وظيفتها التي من أجلها.[1]

حيث اهتم الكثير من الباحثين كل حسب مجال تخصصه بالإدارة المحلية أشد الاهتمام، فعلماء الاجتماع اهتموا بها من منطلق أنها تشكل صورة من صور التضامن الاجتماعي، كما أن الإدارة المحلية تقوم على فكرة تقسيم العمل، وهو ما يجعلها موضع اهتمام هذه الفئة من الباحثين كما يمكن النظر أيضا الى الإدارة المحلية من زاوية سياسية على اعتبار أن المجالس المحلية تمثل[2] قاعدة اللامركزية يتمكن من خلالها المنتخبون على مستوى الولاية والبلدية من المشاركة في صنع القرار مما يجسد فعلا فكرة الديمقراطية، أيضا اهتم علماء الإدارة بهذا النوع من الإدارة نظرا لما تشكله من أهمية كبرى في نظرية التنظيم فلايمكن تجسيد فكرة التنظيم في الإدارة العامة دون التركيز على نظام الإدارة المحلية.[3]

الفرع الثاني أهداف الإدارة المحلية

إن تطبيق أسلوب الإدارة المحلية لدولة ما يهدف الى تحقيق عدد من الأهداف والتي ينتج عنها العديد من الفوائد وفي الاجمال يمكن استعراض الأهداف التالية للإدارة المحلية.

1- الأهداف السياسية:

ترتبط الأهداف السياسية بمقومات الإدارة المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس الشعبية المحلية، وأنماط العمل السياسي الذي يتتبع هذا المبدأ، وفي إطار تلك الأهداف السياسية يمكن تناول الأهداف الفرعية التالية:

التعددية: يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق، ووضع الحلول التوفيقية بين هذه

---

[1] عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية – دراسة مقارنة – دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2001، ص17.

[2] عمار بوضياف، الوجيز في الإدارة المحلية، دار الريحانية، الجزائر، 2002، ص104.

[3] نفس المرجع ص 105.

الجماعات والمصالح التنافسية وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها وسلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية نفوذا أقوى في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مدعمة كالتعليم والصحة والإسكان والثقالة والامن وغيرها.[1]

الديمقراطية: تعتبر الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى الى تحقيقها نظام الإدارة المحلية الديمقراطية التي تتمثل في حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية ولعل ممارسة الديمقراطية على هذا النحو تساعد على تحقيق ما يلي:[2]

- إن ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن الى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق الصلة بالحكومة، كما أن تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الافراد بالدور الذي يؤدونه اتجاه محلياته وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد في تحسيسهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية.
- تسمح الإدارة المحلية بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن وتمكينه من التمييز بين الشعارات والبرامج الممكنة واختيار الأكفأ منها، ومناقشة القضايا المهمة مثل الإيرادات ونفقات الميزانية المحلية والتخطيط للمستقبل.
- تتيح فرصة التدريب للقيادات وإعدادها لشغل مناصب سياسية أعلى في المجالين التشريعي والتنفيذي على المستوى القومي.
- تسهم الديمقراطية المحلية في تحقيق المساواة السياسية بين المواطنين، من خلال اتاحة فرصة المشاركة فيصنع السياسات المحلية أمامهم.

---

[1] محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص35

[2] بلجيلالي أحمد، إشكالية عجز ميزانية البلديات، رسالة ماجستير، تلمسان، 2006، 2010، ص20.

2- الأهداف الإدارية:

يعتبر نظام الإدارة المحلية من أكثر الوسائل فعالية وكفاءة في الأداء وتقديم السلع والخدمة العمومية المحلية، لأنه بخلاف النمط المركزي في الإدارة فهو يتميز بخاصية الحساسية أن تأثره بآراء وانتقادات السكان المحليين، ويمكن تلخيص الأهداف الإدارية فيمايلي:

تحقيق الكفاءة الإدارية: تعتير الوحدات المحلية أكثر قدرة وكفاءة من الناحية الاقتصادية في تقديم الخدمات المحلية، كما انها أكثر قدرة على الاستجابة للطلبات المتباينة مقارنة بالنظام المركزي الذي يقدم الخدمات او السلع عند نقطة واحدة هي نقطة التوازن والتي تكون في العادة اما أكثر او اقل من احتياجات السكان المحليين.

تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري: حيث أن خاصية الاستجابة السريعة للإدارة المحلية، والعلاقة المباشرة التي تربط بين الموظفين وموظفي الوحدة المحلية تساعد على التخلص من كل أشكال وأمراض البيروقراطية الحكومية، المتمثلة في الروتين والرقابة وتأخير المعاملات وطوابير الانتظار.

العدالة في توزيع الأعباء المالية: إن قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق العامة والمحلية لا يؤدي الى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية على دافعي الضرائب، وربما تتضرر بعض المرافق والافراد من هذا التوزيع، ولكن في حالة تبني نظام الإدارة المحلية بتحقق نوع من الرشادة في توزيع الحقوق، إضافة الى ان ما يدفعونه من ضرائب ورسوم يتم صرفه على المرافق المحلية، وهو ما يحقق نوع من العدالة الاجتماعية وتساوي المواطنين في تحمل المسؤوليات المالية والاستفادة منها.

تنوع أساليب الإدارة تبعا للظروف المحلية: إن النظام المركزي يستخدم في العادة أنماطا وأساليب متشابهة تطبق على جميع المواطنين في الدولة، وربما لا يشكل هذا الأسلوب ضررا بالنسبة للمرافق القومية، لكن الامر يختلف بالنسبة للخدمات المحلية، وعليه فإن نظام الإدارة المحلية يحقق تفادي تنميط الأداء على مستوى الدولة، وذلك لأن مشكلات المحليات تختلف عن بعضها البعض، من حيث متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

3- الأهداف الاجتماعية:

يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية نذكر منها:

- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم، حيث أن وجود مجلس نحلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين، إذ لابد أن ينعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحة والتعليم، والحد من تلوث البيئة، والحصول على الخدمات المحلية بيسر وسهولة.

شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوط أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة.[1]

المبحث الثاني: تعريف التنمية المحلية واهدافها

الفرع الاول:تعريف التنمية المحلية

لقد تبنى الميثاق الوطني لسنة 1976 فكرة التنمية بشكل عام، حيث تناول الباب الأول منه الاتجاهات الرئيسية للتنمية، في حين تناول الباب الثاني منه الأهداف الكبرى للتنمية.[2] وفق ما تضمنه الميثاق السابق الذكر في صفحته رقم 86 "على البلديات والولايات حل المشاكل الخاصة بها، وعلى السلطة المركزية البت في القضايا الوطنية، ومن هنا ينبغي للمركزية أن تخول الولايات والبلديات كامل الصلاحيات للنظر في كل المشاكل ذات المصلحة المحلية..."،[3] يتبين من ذلك أنه لا تنمية محلية دون إشراك الجماعات المحلية لتقوم بدورها المنوطة بها في مجال التنمية وتعميمها على المستوى الوطني، ومن ثم المساهمة في سياسة التوازن التنموي الجهوي.

---

[1] بلجيلالي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] الميثاق الوطني لسنة 1976، الصادر بموجب الامر رقم 76-56 المؤرخ في 05 جويلية 1976، ج ر ج ج العدد 61 لسنة 1976.

[3] الميثاق الوطني لسنة 1976، مرجع سابق ص 86.

كما أن الميثاق الوطني لسنة 1986[1] اعتبر البلدية الخلية الاساسية للدولة وتمثل منطلقا قاعديا للتخطيط ووسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المحلية.

في هذا السياق حاول عدة باحثين في مجال التنمية المحلية بلورة وإعطاء مفهوم فكري للتنمية، نذكر منهم تعريف محي الدين صابر الذي يعتبرها 'مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على أحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والاعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا واداريا".[2]

ثانيا المفهوم القانوني

تستمد التنمية مفهومها القانوني من النصوص الأساسية، نقصد بذلك الدستور أو النصوص الخاصة بالجماعات المحلية، لاسيما قانون البلدية، وكذا مختلف النصوص التنظيمية المحددة لمجالات تداخلها خاصة تلك المتضمنة المشاريع، المخططات والبرامج التنموية المسطرة في إطار سياسة التخطيط التي تنتهجها الدولة من حيث الأساس الدستوري لمفهوم التنمية من خلال مراجعتنا للدساتير.[3]

أما فيما يتعلق بنصوص الجماعات المحلية فنجد أن قانون البلدية الصادر بموجب الامر 67-24، المعدل والمتمم، تحدث عن استراتيجية التنمية في الكتاب القاني ضمن الباب الأول الذي يحتوي على ثمانية فصول، حيث تمتثله في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] الميثاق الوطني لسنة 1986، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 86-22 المؤرخ في 08 فبراير 1986، ج ر ج ج العدد 07 لسنة 1986.

[2] كمال التابعي، تعريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار المعارف، 1993. ص 23

[3] - دستور 1963، ج ر ج ج، عدد 64 لسنة 1963
- دستور 1976، ج ر ج ج، عدد 94 لسنة 1976.
- دستور 1986، ج ر ج ج، عدد 09 لسنة 1989.
- دستور 1996، ج ر ج ج، عدد 76 لسنة 1996

مايمكن قوله أن التنمية المحلية في الجزائر يقصد بها تكفل الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة بترقية وتطوير مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة المباشرة بالمواطن المحلي، وذلك ضمن برنامج منسجم ومستدام ذو أمد قصير ومتوسط وبعيد.

اذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية، فإن الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين ومشاركة المواطنين لاتقل أهمية عن ذلك، إذ عرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواكنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتقاء بمستويات التجميعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة ضمن منظومة شاملة ومتكاملة.[1]

في سياق المفاهيم المتعددة للتنمية المحلية من منظور أيديولوجي وقانوني، نعرج على مفهومها من منظور إسلامي، فرغم عدم وجود لفظ التنمية في النص القرآني، بل يتعذر علينا إيجاد مشتقاته، إلا أن البعض يذهب الى الحديث عن مرادفات تضمنها القرآن الكريم وبلغت 11 مرادفا.[2] ويمكن أن يستشف دلالة هذا المفهوم بالنسية للسنة النبوية من خلال حديث الرسول ﷺ: "ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة".[3]

الفرع الثاني اهداف التنمية المحلية

تعتبر اللامركزية الإدارية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري تقوم بتوزيه الوظيفة الإدارية في الدولة على أساس إقليمي، حيث تقدم لهم فرصة ممارسة التجارب الإدارية المتعددة للوصول إلى أفضل الأوضاع لإشباع حاجات الأفراد رفة في النهوض بمستوى الإدارة المحلية، إلا أن المجالس المحلية (الولائية – البلدية) تمارس عدة وظائف

[1] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي، الار الجامعية الإسكندرية، 2001، ص13.

[2] حسين صادق عبد الله، السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الإسلام، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر. الطبعة2، سنة 1992، ص97.

[3] رواه الامام البخاري، فتح الباري، شرح صحيح، مكتبة الصنف، المجلد رقم 10 ص 509، رقم الحديث 6012

وصلاحيات متعلقة بالتنمية في جميع مجالاتها للمشاركة في تسيير العامة، حيث تضمن هذا المبحث مطلبين وهما: دور البلدية في التنمية، دور الولاية في التنمية.

الاهداف الاجتماعية

يتكفل المجلس الشعبي البلدي برعاية الشؤون الصحية، وله في سبيل ذلك تحقيق كل مشروع أو هيئة يكون من شأنها العمل على تنمية الروح الثقافية أو رياضية للشباب، كما يستعين بالمعونات المالية والفنية التي تقدمها الدولة للمحافظة على البيئة والنظافة العمومية.[1]

كما تعد البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي ونواة التغير المحلي، كما تقدم خدمات كبيرة للمجتمع في هذا الميدان، لهذا أعطى المشرع بموجب المادة 122 من قانون البلدية المجلس الشعبي البلدي حق المبادرة باتباع كل الإجراءات التي من شأنها تقديم الخدمات والرعاية الصحية والمتمثلة في:

- مساعدة المحتاجين، والتكفل بالفئات المحرومة، إعانة العاطلين عن العمل والمساعدة على التشغيل.
- كما تعمل في مجال السكن على خلق شروط الترقية العقارية العامة والخاصة وتنشيطها وتشارك في إنشاء التعاونيات العقارية وتساعد على ترقية برامج السكن أو مشاركة فيها.
- مهمة تكوين الفرد ونشر الثقافة والتعليم ومحو الأمية وتشجيع انجاز المراكز والهياكل الثقافية وصيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها.[2]

---

[1] حسين فريجة، الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أفريل 2010، ص90

[2] مختاري وفاء، الهيئات المركزية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، بسكرة، 2013-2014 ص 42.

الاهداف الاقتصادية :

أهم نشاط يمارسه المجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وضع برامج خاصة بالتجهير والتخطيط المجلي في الحدود المتاحة وفقا للسياسة العامة للمخطط الوطني.

ترتكز اختصاصات البلدية في ميدان التنمية المجلية قاعدة التخطيط كأسلوب إلزامي، وليس مجرد برمجة، وهو عبارة عن وثيقة عمل مرجعية لعمل سلطات العمومية ويتم بمبادرة الدولة.[1]

حيث يعتمد المخطط البلدي للتنمية على توفير الحاجات الضرورية للمواطنين اقتصاديا، ومحتوى المخطط يشمل التجهيزات الفلاحية والانجاز والتجهيزات التجارية وإعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، وتسجيل هذا المخطط باسم الوالي بينما يتولى المجلس الشعبي البلدي السهر على تطبيقه، وأن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي والوطني.

تقوم البلدية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة أو عمل من مثانة تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي، وتعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتوسيع قدراتهم السياحية.[2]

كما تقوم بإنشاء مشروعات استثمارية تخص رأسمالها على شكل استثمارات يتم اسنادها الى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية.[3]

---

[1] عبد الله رابح سرير، المجالس المنتخبة كأداة التنمية المحلية، مجلة الفكر، العدد07، كلة العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 03 نوفمبر 2011، ص83

[2] فريدة مزياني، دور المجالات المحلية في محال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أفريل 2010، ص59.

[3] المادة 122 من قانون البلدية 11-10.

الاهداف البيئية:

تعتبر البلدية مؤسسة محلية لتطبيق تدابير حماية البيئية إذ تقع عليها مهمة إنجاح كل سياسة وطنية في مجال البيئة وهذه لعدة اعتبارات أهمها:

- من أهم الاعمال الموكلة للبلدية المحافظة على النظافة العامة.
- حماية الممتلكات العامة والخاصة داخل تراب البلدية من كافة أشكال التلوث.
- اشتراك المجتمع المدني في المحافظة على البيئة من خلال حملات التوعية والاعمال التطوعية.

ولكن هذه الاستقلالية لاتعني اعفاء البلدية بأي صورة من الصور في ممارسة الحكومة المركزية لنشاط الرقابة والاشراف عليها.

إذ أصبح الاهتمام بالبيئة وحمايتها والحفاظ عليها من المواضيع التي تلقي ترحيبا على المستوى الوطني والمحلي من خلال اعتبارات سياسية ووطنية وربطها بالتنمية .[1]

المطلب الثاني مميزات التنمية المحلية وركائزها

الفرع الاول

تتمثل أهم المبادئ التي تتبناها التنمية المستدامة فيما يلي:

- تحديد الاولويات بعناية.
- الاستفادة من كل وحدة نقود.
- استخدام أدوات السوق متى كان ذلك ممكنا.
- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الاطراف.
- الاقتصاد في استخدام القدرات الادارية والتنظيمية.
- اشتراك كل فئات المجتمع.

[1] محمد بلخيري دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل إصلاحات جديدة، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، 2013، ص17.

- تحقيق الارتباط بين الحكومة والقطاع الخاص وكذا منظمات المجتمع المدني والتعاون من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[1]
- التركيز على حماية البيئة أي ادخال البعد البيئي في كل خطط التنمية من البداية.
- مشاركة المجتمع أي الأخذ بمبدأ المشاركة الذي يوشر على حالة التفاعل ويقر التلاحم.
- ضرورة دمج كافة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية عند صناعة أي قرارات آنية او مستقبلية ذات سمية بيئية.
- العدالة أي ضرورة انصاف الأجيال الحالية مثلما يتم مراعاة الأجيال القادمة.[2]
- استخدام أسلوب النظم عند إعداد الخطط وتنفيذها.[3]

الفرع الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة.

أولا الأبعاد الاقتصادية:

تتطلب التنمية المستدامة ترشيد المناهج الاقتصادية بالاعتماد على المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية وتتمثل هذه الابعاد فيما يلي:

- خفض معدل استهلاك الفرد في الدول المتقدمة من الموارد الطبيعية.
- ايقاف تبديد الموارد الطبيعية.
- تحميل البلدان المتقدمة مسؤوليتها عن التلوث وعن معالجته.
- خفض الانفاق العسكري.
- المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في المدخول.

---

[1] شني صورية، مفاهيم حول التنمية المستدامة، محاضرة مخصصة لطلبة الماستر، تخصص إدارة أعمال، السنة الجامعية 2016-2017.

[2] مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة البيئية والمحميات الطبيعية، عمان: دار المنهج للنشر والتوزيع، 2017، 30. 2017.

[3] المنظمة العربية للتنمية الادارية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، تحت شعار الإدارة والبيئة، رقم 5، الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006.

ثانيا الأبعاد البيئية:

يعتبر البعد البيئي من أهم الركائز الأساسية التي تركز عليها التنمية المستدامة.

- منع تجريف التربة وخفض استعمال المبيدات والحد من تدمير الغطاء النباتي.
- حماية الموارد الطبيعية.
- ترشيد استهلاك المياه.
- حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري.[1]
- تقليص استخدام الموارد الناضبة، واستخدام الموارد المتجددة وتخفيض الاثار البيئية للوقود.
- صياغة التنوع البيولوجي على سطح الأرض.

ثالثا: البعد الاجتماعي: وفي المجال الاجتماعي تبرز فكرة التنمية المستدامة كركيزة أساسية في رفض الفقر والبطالة والتفاوت بين الطبقات الاجتماعية ومن أجل تحقيق ذلك يجب:

- ضبط الزيادة السكانية.
- نشر وتطوير التنمية المستدامة.
- تحقيق المساواة بين الأفراد والفئات وكذا بين الأجيال.
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.
- مشاركة الأفراد والتي تعتبر الركيزة الجوهرية لإنجاح التنمية الشاملة والمتواصلة.
- ضبط السلوك الاستهلاكي للأفراد.[2]
- دور المرأة وحرية الاختيار والديمقراطية.

رابعا: البعد التقني والإداري:

وهو الذي يهتم بالتحول الى تكنولوجيات أنظف وأكفأ، تنقل المجتمع الى يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد ويكون الهدف من هذه التكنولوجيا انتاج حد أدنى من

[1] أحمد رمضان نعمة الله، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، (د س ن) ض113-115

[2] شبني صورية، مرجع سبق ذكره، ،ص3-4.

الملوثات والغازات، واستخدام معايير معينة تؤدي الى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدويرها داخليا وتساند النظم الطبيعية، وذلك من خلال:

- خفض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير.[1]
- احراز تقدم تقني هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة في كل المجالات.
- أن تكون التكنولوجيا قابلة للتطبيق في المرحلة التي تسبق المنافسة.
- أن تسفر الابتكارات التكنولوجية عن فوائد اقتصادية واجتماعية وأن يتكون هناك تباينا بين المواد العامة والخاصة.[2]
- استعمال تكنولوجيا الإنتاج أنظف في المرافق الصناعية.
- الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.[3]

المطلب الثالث مجالات التنمية المحلية

الفرع الاول في المجال الثقافي والتعليمي:

تقوم البلدية بدور هام في هذا المجال، حيث تتولى انجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها، وتشجيع كل إجراءات ترقية النقل المدرسي وماقبل المدرسي (دور الحضانة).[(4)]

- حملة التراث المعماري والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف.
- تسيير وإدارة المرافق الخاصة بالسينما والفن والقيام بالمهام الثقافية ذات الصالح العام.
- تساهم في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية المتعلقة بنشاطات التنمية ونشر الفن والقراءة والتنشيط.[(5)]

---

[1] شبني صورية، مرجع سبق ذكره، ص 3-4-5.

[2] أحمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص 113-115

[3] شنبي صورية، مرجع سبق ذكره، ص5.

[(4)] المادة 122 من قانون البلدية 11-10.

[(5)] فريدة قيصر مزياني، القانون الإداري، ج2، مطبعة سخري، الجزائر، 2011، ص231.

الفرع الثاني في مجال الصحة:

تتكفل البلدية بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية، كما نصت عليها المادة 123 من قانون البلدية في المجالات التالية:[1]

- توزيع المياه الصالحة للشرب وصرفها ومعالجتها.
- جمع النفايات الصلبة ومعالجتها ونقلها.
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.
- الحفاظ على الصحة الغذائية والمؤسسات المستقبلة للجمهور.

الفرع الثالث في المجال السياحي والسكن والنقل:

تعمل البلدية في المجال السياحي على السهر لتطبيق القوانين والأنظمة الرامية الى التقدم السياحي، وتشجيه المتعاملين الاقتصاديين بتوسيع قدراتها السياحية بتشجيعهم في هذا المجال، مع المحافظة على المعالم السياحية والمناطق الأثرية والتاريخية والآثار.

أما في مجال السكن تعمل على خلق شروط الترقية العقارية العامة والخاصة وتنشيطها ومشاركة في إنشاء المؤسسات العقارية، وتشجيه التعاونية ومساعدتها على ترقية برامج السكن أو المشاركة فيه، كما يعمل المجلس على تشجيه وبناء العقارات والوحدات وزير الإسكان (المادة 119 من قانون البلدية).

أما في مجال النقل والتموين إذ تعمل على الاستغلال المباشر لكل مرفق خاص بالنقل، أو المشاركة في كل مشروع بلدي للنقل العام.[2]

---

[1] عمار بوظياف، الوجيز في القانون الإداري، دار الريحانة للكتاب، الجزائر ص146.

[2] حسين فريجة، مرجع سبق ذكره، ص89.

الفصل الثاني

دور الإدارة المحلية في الجزائر

بلدية المسيلة دراسة حالة

الفصل الثاني : دور الإدارة المحلية في الجزائر– بلدية المسيلة دراسة حالة–

المبحث الاول: واقع الادارة المحلية والتنمية في الجزائر

بما ان التطور بالمجتمعات هدف أساسي تسعى إلى بلوغه كل الدول النامية، فان ذلك لا يتحقق إلا بتحقيق تنمية شاملة تشمل كل المجالات والمستويات، والجزائر كغيرها من الدول التي تسعى الى أحدث تنمية مستدامة، ومن اجل تنمية المجتمع وإدارة شؤون المواطنين، وذلك من خلال الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها منظومة الجماعات المحلية، وكان لهذه الإصلاحات أثر كبير على مجالات التنمية خاصة المجال الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الاول: واقع الادارة المحلية الجزائرية

لقد كان لإصلاح الجماعات المحلية انعكاس كبير على مجالات التنمية المستدامة، ومنها المجالالاقتصادي الذي يعتبر القلب النابض للتنمية المستدامة، فمن الإصلاحات التي عرفتها الجماعات المحليةعرف المجال الاقتصادي تحولات كثيرة، حيث تعمل المجالس الشعبيةالمحلية على تحقيقالتنميةالاقتصادية وذلك من خلال تطور الأنشطة الاقتصاديةوتشجيع الاستثمارات الاقتصادية على مستوىالولاية، بالإضافة الى انشاء الهياكلالأساسيةالاقتصادية.

لقد ساهم اصلاح منظومة الجماعات المحلية في اعادة اعمار الارياف، وذلك من خلال دعمالفلاحينبتقديم امتيازات مختلفةكالقروض وانشاء برامج لدعم السكن لتشجيعهم على البقاء في أراضيهم ماينعكسايجابيا على الحالة الاقتصادية والمساهمة في زيادة الانتاج الفلاحي والمساهمة في امتصاصجزء من البطالة ولعب دور في تحقيقالتنميةالفلاحية. كما ساهم السماح للجماعات المحلية بإنشاءمؤسسات اقتصادية في

انشاء بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي ساهمت بدورها بامتصاصنسبة البطالة وتوفير بعض المنتوجات محليا بدلا من استيرادها من الخارج.[1]

انعكاس الاصلاحات على المجال الاجتماعي

كما نلاحظ أيضا أنه مع مطلع التسعينات قد حدث تغير كبير في الوضع الاجتماعي، وذلك من خلال تعميم التعليم وتشجيعه في الولايات والبلديات والقرى، حيث عرف عدد المؤسسات التعليمية ارتفاع كبير وذلك من خلال انجاز في كل بلدية مدرسة واكمالية وثانوية، بعدما طانت ترتكز في المدن الكبرى فقط، بالإضافة الى الجامعات التي عرفت هي الاخرى ارتفاعا ملحوظا، اضافة الى هذه الانجازات في مجال التعليم، قامت الجماعات المحلية بتسهيلات كبيرة من اجل تعميم التعليم على كل الفئات، وذلك من خلال انشاء الاقامات الجامعية وتوفير النقل المدرسي ووضع منحة لكل متمدرس بالإضافة الى محو الامية وتشجيع التعليم التحضيري ... الخ

والسكن هو الآخر عرف ارتفاع كبير منذ التسعينيات، حيث تم انجاز عدد هائل من الوحدات السكنية بمختلف أنواعها فقد ظهرت أنماط سكنية جديدة في هذه الفترة، مثل السكن الحضري والسكن الاجتماعي ... الخ

الى جانب التعليم والسكن والصحة أيضا حظيت بالاهتمام الكبير على مستوى المجالس الشعبية المحلية، حيث أصبح بإمكان البلديات التكفل بإنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج وصيانتها، مما يسمح للمواطنين بالاستفادة من خدمات هذه المراكز وقاعات العلاج وصيانتها، فالمؤسسات الاستشفائية أيضا عرفت عدة تطورات، أصبح في كل بلدية مركز صحي على الأقل بعدما كان المواطن يتكبد عناء السفر من أجل مداواة ابسط الامراض كالحمى والتلقيح والاسعافات الأولية ... الخ.[2]

[1] زرقاوي رتيبة، إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الج ا زئر وأثرة في التنمية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص رسم السياسة العامة، كلية الحقوق والعلوم .السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميسملیانة، 2015،ص105

[2] زرقاوي رتيبة، مرجع سابق، ص 107، 108

أثر إصلاح الجماعات المحلية على المستوى السياسي.

للهيئات المحلية دور فعال وأساسي في التعبير عن المصالح المحلية وصنع السياسات الخاصة داخل الجسد السياسي على مستوى الدولة، فمن خلال إصلاح منظومة الجامعات المحلية أقر بالدولة اصلاحات على المجال السياسي والتي تتمثل فيما يلي:

تعزيز دور المرأة:

لقد شهدت الاصلاحات الاخيرة في الجزائر تعزيز مكانة المرأة في المجتمع وخاصة في الحياة السياسية، وقد تجسد تشجيع المرأة وترقيتها في المشاركة السياسية سواء الوطنية أو المحلية من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008 في نص المادة 35 منه على انه "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع تمثيلها في المجالس المنتخبة".

اما التعديل الدستوري لسنة 2016 في نص المادة 36 على تشجيع المرأة تولي المناصب والمسؤوليات في الإدارات والهيئات العمومية، وصدور القانون العضوي رقم 12-03 بتاريخ 2012/01/12، المتعلق بتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

تعزيز المشاركة السياسية لدى الافراد:

تعد المشاركة السياسية للأفراد عنصر أساسي في العملية الانتخابية فكلما كانت فرصة المشاركة أوفر، كانت النتائج الانتخابية إيجابية، فالتعديلات التي أجريت على قانون الانتخابات ساهمت في تفعيل المشاركة السياسية للأفراد من خلال وضع اطر وقواعد المشاركة في العملية الانتخابية وذلك من الناحية المادية وتحضير المتابعة والاشراف.[1]

فالمشاركة السياسية تعتبر حقا وواجبا على الافراد في نفس الوقت، وتتكرس المشاركة الاجتماعية من هلال أبداء الراي في القضايا المثارة في المجتمع ومناقشة السلطات المحلية، ويزيد هذا في اتخاد القرار.

[1] يحياوي خالد، صناد فواز، الاصلاح المحلي في الجزائر بين الانجازات والاخفاقات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2018/2017، ص 14،15،16.

تعزيز روح الديمقراطية لدى الافراد

من خلال قانون البلدية 11-10 نص على أن المجلس الشعبي البلدي يمثل الإطار العام الذي يتمفيهاالتعبير عن الديمقراطيةالمحلية او المكان الذي يمكنللمواطنينتسييرشؤونهم، وتتضمن مشاركةالمواطنين في اعمال المجالس المحلية بصفة مباشرة وذلك من خلال العضوية في اللجان التي تشكلهاالمجالس او استنادا الى علنية الجلسات وعمومية قرارات المجالس المحلية وذلك بصفة غير مباشرة،وحضور المداولات...الخ.[1]

الفرع الثاني واقع التنمية في الجزائر

بادرت وزارة المالية في الإطار الموجه لدعن النمو وتهيئة الأقاليم بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعن التنمية المستدامة من خلال المشاريع التالية:

- مشروع حماية الساحل
- مشروع حماية التنوع البيولوجي.
- انجاز مشروع خاص بالبيئة
- وصع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الأقاليم.
- مشروع خاص بتوفير الماء للشرب
- عمليات تحسين المحيط الحضري.
- مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية.

وفي اطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قررت الوزارة انشاء 600 الف مؤسسة على افاق 2020 بإمكانها استقطاب مالا يقل عن 6 ملايين منصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية والإنتاجية، وتحديد بعض الفروع الانتاجية ذات الميزة النسبية بغرض اعداده لدخول السوق العالمية, وفي اطار الإنعاش الاقتصادي، ثم انجاز عمليات تخص إنهاء اشغال اكبر من 10 مراكز دفن النفايات في أهم المراكز الحضرية للبلاد اضافة على هذا هناك أعمال أنجزت وأعمال في قيد الإنجاز نذكر منها:

- تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من مكانها.

[1] يحياوي خالد، صناد فواز، مرجع سبق ذكره، ص 16،17.

- وضع جهاز مراقبة الهواء.
- مشروع انجاز الحضيرة الطبيعية "دنيا" والتي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر والمدينة الجديدة بسيدي عبد الله.[1]

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لدور بلدية المسيلة في تحقيق التنمية

المطلب الأول: بطاقة فنية حول بلدية المسيلة

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 866/58 المؤرخ في 1958/08/20 تم انشاء بلدية المسيلة كباقي البلديات عبر الوطن، تحتل رقعة جغرافية ذات مساحة محدودة ب 633كلم^2 مشتملة على

الفرع الاول: أقسام البلدية ومصالحها:

بمقتضى المرسوم المؤرخ في 01 جانفي 1960 بدأ تسيير بلدية المسيلة متكونة من ثمانية مصالح أساسية هي:

4- مصلحة المستخدمين:

تعنى بضبط المسار المهني للعمال الدائمين والمؤقتين بما فيه الحقوق والواجبات ولها صلاحية التسيير والتكوين الخاص بالموظفين وتظم مكتبين:

- مكتب تسيير المستخدمين: يدرس التوظيف، الترقيات حركة المستخدمين.
- مكتب التكوينات: الاشراف وتنظيم التكوينات، تنظيم المسابقات.

5- مصلحة البرامج:

تتكلف بإنجاز جميع البرامج التنموية للبلدية وابرام العقود مع الخواص والمؤسسات العامة بما فيها برامج التوريد الإنجاز والدراسات وبرامج الخدمات وتتفرع الى مكتبين:

- مكتب الصفقات: مكلف بإعداد الصفقات مع المؤسسات ومتابعتها إداريا.
- مكتب متابعة المشاريع: مكلف بالمتابعة الفيزيائية والتقنية لتنفيذ البرامج الميدانية.

[1] نور الديم زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في المجتمع الجزائري، ار الكتاب العربي، الجزائر 2002، ص176-177.

يشرف رئيس مصلحة البرامج على هذين المكتبين ويقوم بالتنسيق بينهما وبين المصالح الأخرى.[1]

6- المصلحة المالية:

تعمل على اعداد وتحضير الميزانية السنوية والميزانية الاضافية للبلدية وتحصيل ايرادات البلدية وتتفرع إلى ثلاث مكاتب:

- مكتب النفقات.
- مكتب الميزانية والسجلات والملحقات والارتباطات.

7- مصلحة الإيرادات:

تقوم بجمع ايرادات واحصاء ممتلكات البلدية.

= مكتب الإيرادات. = مكتب الممتلكات.

8- مصلحة التنظيم والشؤون العامة والثقافة وقضايا الشباب:

هذه المصلحة مهمتها تنظيمية، بالإضافة الى العمل على توفير جميع وثائق الحالة المدنية اللازمة للمواطن بالإضافة الى الاتصالات بجميع شرائح المجتمع المدني بما فيها الجمعيات وهذه المصلحة تتكون من ثلاث مكاتب:

- مكتب الحالة المدنية.
- مكتب التنظيم والشؤون العامة.
- مكتب الشؤون الثقافية والرياضية.

9- مصلحة الوسائل العامة:

تنحصر مهام خذه المصلحة بالتكفل بجميع الوسائل العامة بما فيها حظيرة البلدية والوسائل الضرورية لتسيير مصالح البلدية وتتكون من مكتبين:

- مكتب تسيير الحظيرة.
- مكتب تسيير المخزون.

1

10-مصلحة السكن والفلاحة والتنمية الريفية:

مهام هذه المصلحة تتمثل في استقبال ملفات السكن بما في ذلك السكنات الاجتماعية والتطويرية والريفية وتحضير الملفات والقوائم واعداد التحقيقات الخاصة بالمرشحين للاستفادة من السكنات وتتفرع هذه المصلحة الى مكتبين هما:

- مكتب السكن.
- مكتب الفلاحة والتنمية الريفية.[1]

11-مصلحة الشبكات المختلفة:

لهذه المصلحة مهام ضرورية تتمثل في جميع الشبكات بما فيها المياه المستعملة وشبكة المياه الصالحة للشرب وشبكة التظافة وشبكة الطرقات والانارة العمومية، وتعمل على تسييرها بضفة منتظمة وبالدوام ولها ثلاثة مكاتب:

- مكتب شبكات المياه الصالحة للشرب والمستعملة.
- مكتب النظافة والمساحة الخضراء.
- مكتب الطرقات والانارة العمومية والغاز.

12-المصلحة التقنية:

تتكفل هذه المصلحة بإعداد وتسليم جميع الوثائق المتعلقة بالعمران وتعمل بالتنسيق مع مصلحة التعمير ومكاتب الدراسات لإعداد وثائق التعمير بالإضافة الى تسيير ممتلكات البلدية وكذا الاحتياطات العقارية ولها ثلاث مكاتب:

- مكتب الممتلكات.
- مكتب العمران.
- مكتب النظافة.[2]

1
2

المطلب الثاني: إمكانيات البلدية وأهم الاصلاحات المحققة مابين 2000 و2018

من خلال التعرف على بلدية المسيلة، بالإضافة الى دراسة نشأتها وموقعها الجغرافي وتقسيمها الإداري ومصالحها، سيتم التطرق في هذا المطلب الى دراسة أهم الامكانيات التي تتوفر عليها بلدية المسيلة، وكذا أهم الانجازات المحققة مابين الفترة الممتدة (2000–2018).

أولا: إمكانيات بلدية المسيلة:

سيتم في هذا المطلب تحديد أهم الإمكانيات التي تتميز بها بلدية أدرار، بحيث معرفة الامكانيات التي تتوفر عليها البلدية من إمكانيات بشرية واقتصادية.

1– الامكانيات البشرية:

بلغ عدد سكان ولاية المسيلة 1566647نسمة

ثانيا: الامكانيات الاقتصادية:

بما أن بلدية المسيلة ذات طابع فلاحي، سيتم أولا التطرق الى القطاع الفلاحي ثم الى قطاع التجارة ثم أهم المنشآت الصناعية.

1– القطاع الفلاحي:

تمت الإشارة في السابق أن بلدية المسيلة تتميز بطابعها الفلاحي، وفي إجابة على السؤال كم تقدر المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية في بلدية المسيلة؟ أجاب السيد المندوب الفلاحي لبلدية المسيلة تقدر المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية بـ 276000 هكتار، غير أن المساحة الفلاحية المستغلة تقدر بحوالي 19000 هكتار، والمساحات المسقية بـ 1572 هكتار، أما الباقي من المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية لبلدية المسيلة فهو موزع كالآتي:

- 860 هكتار في مناطق للزراعة التقليدية.
- 4180 هكتار للسطوح الصغيرة والكبيرة
- 8.5 هكتار مخصصة للغابات.

وفي سؤال آخر يخص المساحة الصالحة للزراعة فقد أجاب أنها بلغت 2052 هكتار منها 02 استصلاح، وتوزع المساحة الصالحة للزراعة كالآتي:

- زراعة الحبوب بمساحة 244 هكتار من المساحة الصالحة للزراعة
- زراعة النخيل 1621 هكتار من المساحة الصالحة للزراعة.

أما فيما يخص الزراعة تحت الرش المحوري فقد بلغت مساحتها (117.5) هكتار موزعة كالآتي:

- زراعة الخضروات بمساحة 98.7 هكتار.
- زراعة الأعلاف بمساحة 14 هكتار.
- الزراعات الصناعية 1هكتار.[1]

- الإنتاج الفلاحي:

ساهمت المساحات الصالحة للزراعة في زيادة الإنتاج الفلاحي على مستوى بلدية المسيلة ويتمثل هذا الاخير أساسا في الحبوب والخضر والعلف بالإضافة الى ثمار النخيل والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم –02– الإنتاج الفلاحي لبلدية المسيلة.

النوع	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)
الحبوب	244	4816
الطماطم	14.5	2280
البصل	14	1550
البطاطس	8	2000
الخضروات المحمية	8.5	3182
الأعلاف	14	20
الخرطان		22
الشعير		01

[1] أجريت المقابلة مع السيد المندوب الفلاحي لبلدية المسيلة يوم 29 أفريل 2020 على الساعة 10:00 صباحا على مستوى مكتبه.

الجدول من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات المندوب الفلاحي لبلدية المسيلة

- الإنتاج الحيواني:

وفي سؤال عن الإنتاج الحيواني في بلدية المسيلة أجاب السيد المندوب الفلاحي لبلية المسيلة (أما فيما يخص الإنتاج الحيواني فإن بلدية المسيلة تتوفر على منتوج حيواني معتبر، يتمثل فيما يلي:

- الابقار 180 رأس.
- الأغنام 10980 رأس.
- الماعز 7870 رأس.
- الدواجن 3400 دجاجة.[1]

وكان الإنتاج الحيواني كالآتي:

الجدول رقم –03–: الإنتاج الحيواني لبلدية المسيلة

النوع	الوحدة	الإنتاج
اللحوم الحمراء	القنطار	3590
اللحوم البيضاء	قنطار	648
الحليب	لتر	118152

الجدول من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات المندوب الفلاحي لبلدية المسيلة.

2- قطاع التجارة:

من خلال التسجيلات في السجل التجاري، يتبين أن عدد التجار ببلدية المسيلة 10456 تاجر بحيث تقتصر 40% من النشاط التجاري في بلدية المسيلة على تجارة التجزئة 60% المتبقية تخص قطاع الإنتاج الصناعي والحرفي، تجارة الجملة، والاستيراد والتصدير وقطاع الخدمات كما هو موضح في الجدول أدناه.[2]

[1] أجريت المقابلة مع السيد المندوب الفلاحي لبلدية المسيلة يوم 29 جويلية 2020 على الساعة 10:00 على مستوى مكتبه.

[2] أجريت المقابلة مع السيد رئيس المصلحة التقنية لبلدية المسيلة يوم 29 جويلية 2020 الساعة 09:00 في مكتبه

أولا: توزيع التجار حسب قطاع النشاط

يتواجد ببلدية أدرار 10456 تاجر كما ذكر سابقا. سيتم تقسيمهم حسب نوع النشاط الذي يمارسونه وهو كالتالي:

البلدية	قطاع النشاطات						
	الإنتاج الصناعي	الإنتاج الحرفي	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	الاستيراد والتصدير	الخدمات	المجموع
المسيلة	1945	15	776	4299	62	3449	10546
النسبة	%18	%0	%7	%41	%01	%33	%100

ثانيا: الهياكل التجارية.

الجدول رقم 05 يمثل الهياكل التجارية في بلدية المسيلة

تتوفر بلدية المسيلة على الهياكل التالية:

الجدول –05– الهياكل التجارية لبلدية المسيلة

العدد	الهياكل التجارية
2	الأسواق المغطاة
4	الأسواق الجوارية
1	أسواق البيع بالجملة

3– قطاع النقل:

يعتبر قطاع النقل من الوسائل الاساسية والهامة والمؤثرة في تكور المبادلات الجارية والاقتصادية، وذلك بنقل سلع المسافرين وتنشيط حركة التنمية في جميع الميادين.

أ– النقل البري للمسافرين: تتوفر البلدية على محطتين للنقل البري، محطة مخصصة للنقل مابين بلديات المسيلة وأخرة تنقل مابين الولايات.

ب– المنشآت الاقتصادية:

- الموانئ:0
- المطارات: 01

ج– شبكة الطرقات: وفي إجابة على سؤال حول عدد الطرق المتواجدة على مستوى بلدية المسيلة، أجاب السيد رئيس المصلحة التقنية "تعتبر شبكة الطرقات من ضمن المقومات الاساسية للتنمية والعمود الفقري لأي قفزة نوعية، وتطوير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فقد أولتها السلطات المحلية الاهتمام اللازم لربط التجمعات السكانية المتواجدة عبر تراب البلدية وفك العزلة عنها، والتي تتحدد كالآتي:

- طرق وطنية: 02
- طرق ولائية: 03
- طرق بلدية:05.[1]

ثالثا: أهم الاصلاحات المحققة لبلدية المسيلة

تقاس أهم الاصلاحات المحققة في بلدية المسيلة بمدى تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية من تعليم وتربية وعيرها من الخدمات العمومية، وفي هذا المطلب سيتم التطرق لأهم الاصلاحات التي قامت بها بلدية المسيلة في كل من التعليم وقطاع الاشغال العمومية كقطاعين بارزين في البلدية.

1– قطاع الخدمات التعليمية:

سمحت المجهودات المبذولة منذ الاستقلال بتحسين المستوى التعليمي ببلدية المسيلة عموما، وذلك عن طريق إصلاح المؤسسات التربوية لمختلف الاطوار، وبالتالي ارتفاع نسبة التمدرس وتقلص فارق التمدرس بين الجنسين، وفيما يلي أهم المؤشرات في كل طور من الاطوار التعليمية.

[1] أجريت المقابلة مع السيد رئيس المصلحة التقنية لبلدية المسيلة يوم 26 جويلية 2020 على الساعة 09:00 صباحا بمقر مكتبه

أولا: الطور الابتدائي:

1- عدد المدارس:

في إجابة على السؤال عن عدد المدارس الابتدائية المتواجدة على مستوى بلديات المسيلة؟ أجاب السيد رئيس مصلحة المتابعة والبرمجة لمديرية التربية لولاية المسيلة، تم إنجار 75 مدرسة ابتدائية على مستوى بلدية المسيلة وفي اطار اصلاح الاطوار التعليمية تم انجاز 15 ابتدائيات مدعمة لتحسين المستوى التعليمي ببلدية المسيلة.[1]

2- عدد المتمدرسين:

لقد تم تسجيل 3000 تلميذ موزعين على 200 قسم وهذا في الفترة الممتدة مابين 2000 و 2001، وفي اطار القضاء على الامية والوعي وسط المجتمع المسيلي نلاحظ أن الطور الابتدائي شهد تطورا محسوسا بارتفاع عدد المتمدرسين.

ثانيا: الجامعات:

يوجد على مستوى بلدية المسيلة جامعة واحدة تتوفر على:

وفي إجابة على السؤال عن عدد التخصصات وعدد الطلاب والهياكل البيداغوجية المتواجدة على مستوى جامعة المسيلة أجاب السيد رئيس مصلحة الإحصاء والاستشراف لجامعة أدرار، يوم 05 ماي 2020 على الساعة 9:00 صباحا بمكتبها. حاليا يوجد بالجامعةسبعكليات،معهدينوثلاثةوعشرونمخبراًللبحثمعتمدةمنطرفوزارةالتعليمالعاليوالبحثالعلمي و 1265 مؤطر.

1- قطاع الاشغال العمومية

وفي إجابة على سؤال حول قطاع الاشغال العمومية وأهم الانجازات المحققة فيه على مستوى بلدية المسيلة أجاب السيد رئيس المصلحة التقنية لبلدية المسيلة "خصص لهذا القطاع غلاف مالي يقدر بـ60 مليار سنتيم ويشتمل على 09 عمليات تم الانطلاق فيها وعمليتين غير منطلقة الاشغال.

[1] أجريت المقابلة مع السيد رئيس مصلحة المتابعة والبرمجة لميرية التربية ولاية المسيلة، يوم 25 أفريل 2020 على الساعة 09:00 صباحا بمقر مكتبه

وفي إطار حرص بلدية المسيلة على التجهيزات الجماعية وكذا مختلف طرق المرور المتواجدة على إقليم البلدية سعت بلدية المسيلة الى اصلاح كافة التشققات والانزلاقات عبر طرق البلدية، كما تقوم كل سنة على اعادة التأهيل لشبكة الطرق عبر تراب بلدية المسيلة.

المطلب الثالث: أثر الاصلاحات الادارية على المسار التنموي لبلدية المسيلة

لقد كان اصلاح الإدارة المحلية أثر كبير على مجالات التنمية المستدامة، فمن خلال الاصلاحات الاخيرة التي مست منظومة الجماعات المحلية عرفت بلدية المسيلة تحولات كثيرة حيث يعمل المجلس الشعبي البلدي على تحقيق التنمية المحلية والادارية وذلك من خلال تطوير الأنشطة الاقتصادية وانشاء الهياكل الاساسية على مستوى البلدية.

أولا: أهم الاصلاحات الادارية التي مست بلدية المسيلة

تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتجسيد برنامج خاص برقمنة الخدمات الادارية بالبلديات الادارية من خلال توفير الوسائل التكنولوجية وقد شرعت الجماعات المحلية فعليا منذ 2010 برقمنة جميع وثائق الحالة المدنية بدءا بوثيقة عقد الميلاد رقم 12 وفي عام 2009 سعت بلدية المسيلة الى إحصاء جميع سجلات الحالة المدنية وفي سنة 2010 تمت رقمنة جميع السجلات (شهادة الميلاد – عقد الزواج – شهادة الميلاد (خ12) – شهادة الوفاة – شهادة الإقامة) وفي إجابة لسؤال عن بداية أول تطبيق للإدارة الالكترونية في بلدية المسيلة للسيد المكلف بالارضية الرقمية لبلدية المسيلة "تم بداية تطبيق الإدارة الالكترونية في 15 فيفري 2014 وهو التاريخ الذي تم انطلاق فيه أول عملية وطنية لسحب شهادة الميلاد م12"[1]

وفي تصريح لرئيس المصلحة البيوميترية لبلدية المسيلة عن الانجازات المسجلة تم تسليم أولى بطاقات التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية سنة 2016 لمجموعة رمزية

[1] أجريت المقابلة مع السيد المكلف بالارضية الرقمية لبلدية المسيلة، يوم 25 أفريل 2020 على الساعة 09:30 بمقر مكتب رئيس المصلحة البيومترية

من التلاميذ مرشحين لامتحان شهادة التعليم المتوسط وامتحان شهادة البكالوريا وبعدها توسعت العملية الى بقية المواطنين حيث تم تسليم حوالي 7197 وثيقة بيومترية خلال سنة 2017 منها 3123 جواز سفر بيومتري و4074 بطاقة تعريف وطنية بيومترية.[1]

تخفيف الإجراءات الادارية: وفي اطار حرص وزارة الداخلية والجماعات المحلية على تقليص عدد الوثائق من (29) وثيقة الى (14) وثيقة والذي صدر في هذا الشأن مرسوم تنفيذي مؤرخ في 17 فبراير 2017 يحدد وثائق الحالة المدنية، سعت بلدية المسيلة الى عرض قائمة تحتوي على هذه الوثائق المتكونة من (12) وثيقة للحالة المدنية ووثيقتين أخريين مشتركتين بين المصالح (الاشعار بالزواج والطلاق والاشعار بالوفاة) كما تن الغاء بعض الوثائق مثل الشهادة الشخصية للحالة المدنية.

وفي اجابة على سؤال تقييمي لهذه الاصلاحات يقول السيد رئيس المصلحة البيوتمرية لبلدبة المسيلة تعتبر الإدارة الالكترونية خطوة عملاقة نسبيا والى حد ما مقارنة بالدول التي تم فيها تطبيق الإدارة الالكترونية كما أنها تعتبر خطوة سياقة بالنسبة لبلدية المسيلة والجزائر ككل بحيث أنه كانت هناك بعض الاستجابة لسحب بعض العراقيل الادارية لكن ما يعاب عليها أنه تم تكرار نفس الأخطاء في بعض الوثائق وأن تطبيق القرار لم يسبقه أي تكوين بالنسبة للعمال وتأطيرهم وتأهيلهم وهذا يعتبر أكبر عائق يواجه المصلحة والمؤطرين القائمين عليها.

مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية

في إطار القانون الجديد للبلدية 11-10 في اطار مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية وحسب المادة 13 منه يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، أن يستعين بصفة استشارية، كل شخصية محلية وكل خبير أو ممثل جمعية محلية وكل خبير أو ممثل جمعية محلية سعى المجلس الشعبي البلدي لبلدية المسيلة لخلق فضاء فعال وتفاعلي بين مصالح بلدية المسيلة وكذا جمعيات الأحياء والمجتمع المدني.

[1] أجريت المقابلة مع السيد رئيس المصلحة البيومترية لبلدية المسيلة يوم 23 أفريل 2020 على الساعة 09:00 صباحا بمكتبه.

يعتزم المجلس الشعبي البلدي لبلدية المسيلة الى تنظيم جلسات عمل دورية مع ممثلي لجان الاحياء عبر كافة أقاليم بلدية المسيلة وذلك لتحضير ملفات حول احتياجات الحي.

1-المرافق الحيوية غير متوفرة بالحي (الماء الصالح للشرب – الانارة العمومية – الصرف الصحي – فضاءات اللعب – التهيئة الخارجية).

2- قائمة المعوزين بالحي

3-قائمة طالبي السكن.

وهذا ما يساهم في تنمية البلدية والنهوض بها نحو مسار تنموي يواكب التطورات والمستجدات الوطنية والعالمية.

نشاطات البلدية في مجال الثقافة والتسلية:

وحسب المادة 122 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية منح المشروع الجزائري عدة صلاحيات للبلدية منها: تتخذ البلدية عند الاقتضاء كل التدابير الموجهة لترقية الطفولة الصغرى والرياضة وحدائق الأطفال والمساهمة في تنظيم نشاطات للتسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي نظمت بلدية المسيلة وبالتنسيق مع مديرية الشباب والرياضة لبلدية المسيلة حفل ترفيهي أقيم على شرف العائلات والأطفال بمدينة المسيلة في السينما وذلك بتاريخ 3 أفريل 2019 كما سطرت البلدية برنامج النشاطات الثقافية والترفيهية للعطلة الربيعية بتاريخ 2019/03/30

من خلال ما توصلنا اليه في هذا الفصل أن الولاية والبلدية يقصد بهما الجماعات الاقليمية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وبعد تبني خيار الاصلاحات لمنظومة الجماعات المحلية بإصدار القانونين الجديدين رقم 10/11 بتاريخ 2011/06/22 المتعلق بالبلدية والقانون 07/12 المتعلق بالولاية، هاذين القانونين حاول من خلالهما المشرع تصحيح بعض القواعد القانونية التي كانت سببا مياشرا في حدوث التوترات والانسدادات داخل الجماعات المحلية والمساهمة في التنمية المحلية وتخقيق التنمية المستدامة بشكل أكبر وتطير أفراد المجتمع بحيث أثرت هذه الاصلاحات بشكل كبير على مجالات التنمية المستدامة خاصة على المستوى المحلي.

أما فيما يخص أثر الاصلاحات على بلدية المسيلة فقد حققت البلدية مابين الفترة (2000-2018) عدة انجازات ساهمت بشكل فعال من سد حاجيات الشعب المسيلي وتحقيق نوع من الاستقرار الدائم والمتواصل على مستوى التسيير المحلي.

الخاتمة

الخاتمة

ختاما لهذه الدراسة حول موضوع إصلاح الإدارة المحلية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة بلدية المسيلة نموذجا) في الفترة الممتدة مابين (2000-2018) نلاحظ أن اصلاح الإدارة المحلية لعب دور مهم في دفع عجلة التنمية المستدامة وتعزيز قدراتها على تحقيق غايتها، كما أن الدور الذي تقوم به الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة يبقى ضعيفا وعلى الرغم من المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية وسن مجموعة من الاصلاحات من طرف المشرع الجزائري مخولة لفائدة الجماعات المحلية لتفعيل دورها الا انه يلاحظ وجود بعض الاختلالات في الممارسة وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- نلاحظ أن المشرع الجزائري قد أعطى للجماعات المحلية أهمية كبيرة وذلك من خلال الاصلاحات المتتالية عليها خاصة الاصلاحات الاخيرة والتي أصدرت قانون 11-10 المتعلق بالبلدية والقانون 12-07 المتعلق بالولاية، حيث تم اشتراك المواطنين في برامج التنمية المحلية، إضافة الى المساهمة في تسيير الشؤون التي تهمهم وذلك من خلال تعزيز المشاركة السياسية للأفراد وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

- إن توسيع صلاحيات واختصاصات الجماعات المحلية خاصة في مجال التنمية المستدامة جعلها الفاعل الاساسي في إدارة التنمية، وإدارة الشؤون العامة في المجتمع المحلي.

- إن الإدارة المحلية تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الصلاحيات المخولة لها قانونيا غير أن هذه الصلاحيات لاتعطي لها الحق الكامل للقيام بعملية والتخطيط والمشاركة في صنع القرار بمعنى أن عملية التخطيط تكون على المستوى المركزي الامر الذي يضعف من أداء مهامها.

كما نلاحظ أن المشرع الجزائري قد وسع من صلاحيات البلدية باعتبارها هي الجماعة الاقليمية الاساسية حسب القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 ويعتبرها الوحدة الأقرب للمواطنين ومن حاجاتهم وذلك في مختلف الميادين ومن هذه الصلاحيات نذكر: التهيئة والتنمية، التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز، النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية، بحيث أن منحها هذه الاختصاصات مكنها من تسيير شؤون

المجتمع المحلي، إضافة الى ذلك كان لهذا الإصلاح أثر كبير على مجالات التنمية المستدامة بما فيها الجانب الاقتصادي من خلال البرامج التنموية المعتمدة والتي أدت الى تشجيع الاستثمارات الاقتصادية على المستوى المحلي وإنشاء المرافق الاقتصادية وتعزيز النشاط الاقتصادي، لكن رغم هذه الاصلاحات الا انه وبرجوع الى الواقع تبين لما غياب مضمون بعض هذه الاصلاحات على أرض الواقع وانما بقية شكلية فقط نظرا للمشاكل التي كانت ولازالت تعاني منها الجماعات المحلية حيث أن التنمية المستدامة الحقيقية لا تتحقق الا بالتطبيق الصحيح للاصلاحات وأن الواقع يبين لنا مدى محدودية دور المخططات القطاعية في التنمية المستدامة والفوارق بين الأهداف المسطرة في الاطار النظري والنتائج المحققة في الواقع فمثلا قطاع الصناعة في المسيلة نلاحظ فيه عدم استغلال الثروات، أما بالنسبة لقطاع التعليم فنجد عدم استجابة المشاريع سواءا على مستوى المدارس ومراكز التكوين المهني، أما فيما يخص قطاع السكن فنلاحظ إنشاء مراكز سكنية هامة تفتقر لأدنى المرافق وهذا مايهدد حاجيات الأجيال القادمة.

في نهاية هذه الدراسة ارتأينا الى تقديم بعض الاقتراحات بمثابة الحلول والبدائل في تفعيل هذه الاصلاحات لتحقيق تنمية مستدامة نذكر منها:

- تشجيع مشاركة قوى المجتمع في اتخاذ القرارات.
- تدريب وتكوين العنصر البشري لاستخدام الوسائل والأساليب التكنولوجية الحديثة التي أدخلها المشرع على الإدارة المحلية.
- إعطاء صلاحيات أوسع للمجالس الشعبية بسرعة تنفيذ وتقريب الإدارة من المواطن.
- تدعيم الإدارة المحلية بكفاءات إدارية وتقنية والعمل على تأثيرها وتكونها المستمر واعادة النظر في قانون الانتخابات.
- تشجيع المؤهلات والكفاءات على حساب الجنسين

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- دستور 1963، ج ر ج ج،عدد 64 لسنة 1963
- دستور 1976، ج ر ج ج، عدد 94 لسنة 1976.
- دستور 1986، ج ر ج ج، عدد 09 لسنة 1989.
- دستور 1996، ج ر ج ج، عدد 76 لسنة 1996
- المادة 122 من قانون البلدية 11-10.
- المادة 122 من قانون البلدية 11-10.
- المنظمة العربية للتنمية الادارية،المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة الدولية وأثرها على التنميةالمستدامة، تحت شعار الإدارة والبيئة، رقم 5، الجمهورية التونسية، سبتمبر .2006
- الميثاق الوطني لسنة 1976، الصادر بموجبالامر رقم 76-56 المؤرخ في 05 جويلية 1976، ج ر ج ج العدد 61 لسنة 1976.
- الميثاق الوطني لسنة 1986، الصادر بموجبالمرسوم الرئاسي رقم 86-22 المؤرخ في 08 فبراير 1986، ج ر ج ج العدد 07 لسنة.1986
- أحمد رمضان نعمة الله، التنميةالاقتصادية ومشكلاتها، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، (د س ن)
- أيمن عودة لمعاني، الادارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2013،
- بسمة عولمي، تشخيص الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد4، الجزائر
- بلجيلالي أحمد، إشكالية عجز ميزانية البلديات، رسالة ماجستير، تلمسان، 2006، 2010،
- بوشامة مصطفي، دور أداء الإدارة المحلية في تدعيم سياسة التحديد الريفي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الثاني حول: آليات تطوير الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، 02،03 جوان 2014

- ثامر بن ملوح المطري وآخرون، الإدارة المحلية، معهد الإدارة العامة، 1989.
- حسين صادق عبد الله، السلوك الإداريومرتكزات التنمية في الإسلام، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر. الطبعة2، سنة1992 ،
- حسين عبد القادر، الإدارة المحلية في فلسطين بين الماضي والحاضر، دار الفكر للطبع والنشر، ط1، القدس، 2013،
- حسين فريجة، الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أفريل 2010،
- زرقاوي رتيبة، إصلاح وتطوير منظومةالجماعات المحلية في الج ا زئر وأثرة في التنمية،مذكرة مقدمة لنيل شهادةالماستر، تخصص رسم السياسة العامة، كلية الحقوق والعلوم. السياسية، جامعةالجيلالي بونعامة خميسمليانة، 2015،
- سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976،
- سناء قاسم محمد حسيبة، واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، فلسطين، 2006،.
- شطناوي علي، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص20.
- شني صورية، مفاهيم حول التنميةالمستدامة، محاضرة مخصصة لطلبة الماستر، تخصص إدارة أعمال، السنة الجامعية.2017-2016
- عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية – دراسة مقارنة – دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2001.
- عبد الغني البسيوني عبد الله، القانون الاداري، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1991،
- عبد الله رابح سرير، المجالس المنتخبة كأداة التنمية المحلية، مجلة الفكر، العدد07، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 03 نوفمبر 2011،
- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي،الار الجامعية. الإسكندرية، 2001،
- عمار بوضياف، الوجيز في الإدارة المحلية، دار الريحانية، الجزائر، 2002،
- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار الريحانة للكتاب، الجزائر
- فريدة قيصر مزياني، القانون الإداري، ج2، مطبعة سخري، الجزائر، 2011،

- فريدة مزياني، دور المجالات المحلية في محال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أفريل 2010،
- كمال التابعي، تعريب العالم الثالث،دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار المعارف، 1993.
- محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية. دار العلوم للنشر والتوزيع،
- محمد بلخيري دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل إصلاحات جديدة، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، 2013،
- محمد علي الخلابلة، الإدارة المحلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط1، عمان، 2009،
- محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005،
- محمود العاطف البنا، في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1984،
- مختاري وفاء، الهيئات المركزية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، بسكرة، 2013-2014
- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحةالبيئية والمحميات الطبيعية، عمان: دار المنهج للنشر والتوزيع، 2017،
- نور الديم زمام، السلطة الحاكمةوالخيارات التنموية في المجتمع الجزائري، ار الكتاب العربي، الجزائر 2002،
- هاني علي الطهراوي، قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004،
- حياوي خالد، صناد فواز، الاصلاح المحليفي الجزائر بين الانجازات والاخفاقات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كليةالحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2018/2017،

المراجع باللغة الإنجليزية

- Raonrmall, Young Konn: local government since 1945. Blackwellpublishers UK. 1998,